أكدوا أن بعض الاستجوابات التي تم الإعلان عن تقديمها تحتاج إلى مناقشات

نواب لـ الصباح : استجواب وزير التربية مناورة لخلط الأوراق

كتب مصطفى كامل

اكد النائب صالح عاشور انه مع قرب الانتهاء من الفصل التشريعي لمجلس الامة فان القضايا السياسية المختلفة ستطفوا على السطح لتكون اكثر اثارة وحسما من قبل النواب في المرحلة القادمة

واوضح عاشور في تصريح خاص ل «الصباح» ان الحاصل حاليا الاعلان عن مجموعة من الاستجوابات لعدد من اعضاء الحكومة مشيرا الى ان الاشكالية المصاحبة لهذه المساءلات السياسية انه لا يوجد تقييم لمحاور تلك الاستجوابات بشكل سليم حتى يتفاعل معها باقي ممثلي الشعب

واضاف ان بعض الاستجوابات التي تم الاعلان عن تقديمها مؤخرا تحتاج الى مناقشات اكثر وضوح قبل الاقدام على تقديمها رسميا للوزراء المعنيين

وكشف عاشور ان الحاصل في المرحلة الحالية يضع الساحة السياسية امام وضعين احدهما سيكون الاقرب الى الواقع اولهما الاقدام على تعديل وزاري موسع حيث يتم خروج عدد من اعضاء الحكومة الحالية بينما الوضع الثاني اننا مقبلين على حالة من عدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى وان كانت مستبعدة في الوقت الحاضر

وحول الاعلان مؤخرا عن تقديم استجواب الى وزير التربية وزير التعليم العالي د. بدر العيسي وما تردد بانه جاء لاحداث حالة من خلط الاوراق في ظل اعلان فريق اخر عن استجواب وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. علي العمير قال عاشور ان العملية السياسية بها كل شي جائز حيث تبادل المصالح واثبات الوجود

لافتا ان هذه الامور قد تبدوا موجودة في الاعلان عن مساءلة وزير التربية وزير التعليم العالي لاسيما وانه لم يتم تحديد موعد محدد لتقديم الاستجواب مما يجعلنا من الممكن امام مناورة سياسية اكثر مما هي مساءلة سياسية

وذكر عاشور انه يري قصور حكومي في مختلف وزارات الدولة متسائلا عل هذا القصور يرتقي الى مرحلة الاستجواب من عدمه؟! فهو امر اخر يرجع الى عوامل كثيرة ومدي اقتناع اعضاء مجلس الامة وشدد على ان الاداء الحكومي حاليا دون المستوي المطلوب خاصة وان الحكومة الي الان لا تستطيع توجية رسائل اطمئنان الي الشعب وممثليه بانها قادرة علي ادارة امور البلد بشكل سليم

واوضح ان وزارة التربية كان لديها فرصة ذهبية خلال الاجازة الصيفية علي مدار ثلاثة اشهر لعمل كافة الصيانات المطلوبة في مختلف المدارس الا انها اخفقت في الاستفادة من هذه العطلة

ولكن هذا القصور لا يرقي ان يكون محل استجواب للوزير فمازالت المعلومات غائبة من النائب الذي اعلن استجواب وزير التربية لاننا لا نعلم حتي الان هل القصور كان عمدي ام خارج عن الارادة وهل توجد لدي النائب محاور اخري تنطوي علي مخالفات تدين الوزير ام لا

هذا واكد قطب نيابي ان اعلان النائب د. عبد الرحمن الجيران استجواب وزير التربية وزير التعليم العالي د. بدر العيسي لا يعدوا كونه محاولة لخلط الاوراق في ظل اعلان فريق عن نيه استجواب وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. علي العمير

وكشف القطب النيابي في تصريح خاص ل«الصباح» ان استجواب العمير ياتي علي خلفيه تحريك جهات لنواب معينين علي خلفيه عدم رضاهم ما حصل في محطة الزور وبعض الاصلاحات التي طالت اسماء في القطاع النفطي تظن انها محصنة وممنوع الاقتراب اليها ناهيك عن ما حصل مؤخرا من تصحيح في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية

واضاف القطب النيابي ان هناك متنفذين يعملون بكل جهد لاجل ازاحة الوزير العمير عن وزارة النفط بشتي الطرق وذلك بهدف تحقيق مصالحهم واجنداتهم الشخصية ومناقصاتهم المليارية في هذا القطاع الحيوي والهام في الدولة

وقال القطب ان المرحلة الحالية اذا ما استمرت بهذا الاسلوب من الاستجوابات الموجهة التي تدار من خارج مجلس الامة فانها ستكون مرحلة اكثر تازيما وتصادما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية خاصة وان هناك حرب اموال وتصفية حسابات تدار حاليا

وحول ما اذا كانت الحكومة قد تصل الي مرحلة تقديم الاستقالة اكد النائب محمد طنا في تصريح ل«الصباح» ان هناك بعض الاطراف ترغب في حدوث هذا الامر مشيرا الى ان سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح وبعض اعضاء حكومته متعاونين الي ابعد الحدود خاصة وان سموه متفهم ويستمع الي كافة المشكلات التي تعرض عليه ويعمل علي التوجية الفوري لحلها

مشددا في الوقت ذاته علي ان هناك بعض الوزراء لابد من تغييرهم وخروجهم من مناصبهم باسرع وقت نظرا عدم تعاونهم واخفاقهم في ادارة الحقائب الوزارية الموكله لهم

■ عاشور : الأداء الحكومي حالياً دون المستوى

■ تبادل المصالح واثبات الوجود موجودان في العملية السياسية

صالح عاشور

محمد طنا

■ «التربية» كان لديها فرصة ذهبية خلال الإجازة لعمل جميع الصيانات المطلوبة

■ قطب نيابي: استجواب العيسى محاولة للالتفاف على المساءلة المزمعة لوزير النفط

■ طنا: هناك بعض النواب يريدون بالحكومة أن تصل إلى مرحلة تقديم الاستقالة

كل الدعم للدول العربية في مواجهة الإرهاب

البرلمان العربي : نستنكر محاولات التدخل الايراني في البحرين

■ الحويلة: نحتاج لتحرك أوسع عربيًا وإقليمياً ودولياً من أجل دعم القضية الفلسطينية

الحويلة أثناء المؤتمر

اشاد عضو البرلمان العربي النائب د.محمد الحويلة بجهود إخوانه وزملائه في البرلمان العربي وتحملهم المسئولية التي القتها الشعوب العربية على عاتقهم

مؤكدًا أن هناك إصرارًا واضحًا من البرلمان العربي على أن تتحول خطاباته وبياناته الناتجة عن جلساته إلى أفعال على أرض الواقع خاصة فيما يتعلق بتضافر الجهود في كل قضايا ونزاعات الدول العربية.

وقال الحويلة عقب اختتام أعمال جلسات الاجتماع الأول لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي التي أقيمت في العاصمة التونسية، أن البرلمان العربي استمع إلى شرح مفصل حول آخر المستجدات والتطورات في القضايا العربية وخلص إلى ضرورة تجديد دعوته لكامل الفصائل والفعاليات الفلسطينية من أجل الإسراع بتنفيذ إتفاق المصالحة التي وقعت عليها جميعها والالتزام به نصًا وروحًا وتمكين حكومة التوافق الوطني من القيام بدورها ومسؤولياتها في كافة مناطق السلطة الوطنية وإعادة توحيد مؤسساتها باعتبار ذلك العامل الأساسي في إنهاء الانقسام وتحقيق الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

كما دعا البرلمانات الوطنية العربية إلى التحرك الأوسع عربيًا وإقليميًا ودوليًا من أجل دعم القضية الفلسطينية وتوفير الحماية الدولية للأشقاء، ولمناشدة الأمم المتحدة لضرورة الإستعجال في إنصاف الأشقاء الفلسطينيين ووقف العربدة الصهيونية التي ما زالت مستمرة في انتهاك المقدسات الدينية وقتل الاطفال والنساء والابرياء اضافة الي دعم إعلان فلسطين دولة مستقلة وعاصمتها القدس المباركة.

وحول الأوضاع في مملكة البحرين قال الحويلة أن البرلمان العربي استنكر محاولات التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للمملكة وتهديد أمنها واستقرارها

مشددا على أهمية دعم الأمن البحريني القومي كما أكد على حق البحرين المشروع في التصدي لكل هذه المحاولات عبر الأطر القانونية والسياسية والدبلوماسية.

وفي الشأن السوري أضاف الحويلة أن البرلمان العربي جدد دعوته للحوار المسؤول بين أطراف الصراع من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية والحفاظ على وحدة سوريا ووقف القتل والتدمير في إطار دولة القانون والمؤسسات والتعددية السياسية والديمقراطية

ووقف التدخلات الأجنبية كافة إضافة إلى اعتماد نتائج مؤتمر جنيف ٢ التي تتضمن ضمان دخول المساعدات الانسانية إلى جميع المناطق السورية والافراج عن جميع المعتقلين السياسيين والعمل على صياغة دستور جديد تجري انتخابات رئاسية وبرلمانية وفق مواده.

أما في الشأن الليبي أضاف الحويلة أن البرلمان العربي أكد على دعمه اللامشروط ووقوفه مع الشعب الليبي وخياراته المتمثلة في مجلس النواب والحكومة المنبثقة عنه، مندداً بكل العمليات الإرهابية التي تحدث في الأراضي الليبية، ومؤكداً دعمه للتصدي لكافة أشكال العنف الهادفة إلى تدمير ليبيا وتخريبها.

وتابع الحويلة أن البرلمان العربي رفض التدخلات الخارجية في شؤون اليمن الداخلية مؤكداً دعمه الشرعية اليمنية برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي وكل الجهود الرامية إلى تقريب وجهات النظر بين الفرقاء وتحقيق الاستقرار في اليمن الشقيق، مطالبًا كافة المنظمات الاقليمية والأممية بتقديم الدعم والاغاثة للشعب الشقيق.

وزاد الحويلة أن البرلمان العربي أكد على دور الكويت في تحقيق الاستقرار في المنطقة العربية لافتًا إلى أن المجتمع العربي ينظر إلى الكويت أنها الساعية دائمًا للم الشمل العربي ومساعدة جميع الشعوب العربية في مكافحة الإرهاب والمخاطر التي تواجهها وذلك عبر إنتهاج سياسة متزنة وعلاقات طيبة مع معظم دول العالم مستغلة مكانتها البارزة ودورها الانساني في المجتمع الدولي.

واعلن الحويلة تبني البرلمان العربي توجه تفعيل كل الاتفاقيات والمعاهدات التي ابرمت بين الدول العربيه لتعزيز العمل العربي المشترك في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية وغيرها بما يحقق التكامل وعلى سبيل المثال لا الحصر، حلم السوق العربية المشتركة والقوة العربية الرادعة، والعمل على توحيد المواقف السياسية بما يدعم مطالب الشعوب العربية.

واختتم الحويلة تصريحه أنه طالب البرلمان العربي بدعم الكويت وكل الدول العربية الشقيقة في مواجهة العمليات الإرهابية والاستعجال بوضع الآليات والاستراتيجيات والتشريعات والاتفاقيات اللازمة لمكافحة الإرهاب والتصدي له على مستوى الوطن العربي، وتمنى في الختام كذلك أن يديم الله على الوطن العربي النعم وأن يعم فيه الامن والاستقرار وبحمية من الكائدين المتربصين ويخلصه من كل الشرور والاخطار.

■ الدعوة لحوار مسؤول بين أطراف الصراع السوري من أجل التوصل إلى حل سياسي

قبيل توجهه إلى مدينة لوزان السويسرية

معيوف: نهدف لإقناع «الأولمبية الدولية» بعدم تعارض قوانيننا المحلية مع الميثاق الأولمبي

عبدالله المعيوف

■ سنؤكد للجنة أنه ليس هناك تدخل سياسي في الشأن الرياضي الكويتي

■ سنثبت بالأدلة أن القوانين التي تصدر من البرلمان لا تتعارض مع المواثيق الدولية»

أكد رئيس لجنة الشباب البرلمانية النائب عبدالله المعيوف أن زيارة الوفد البرلماني الكويتي إلى اللجنة الأولمبية الدولية تهدف إلى إقناعها بعدم تعارض القوانين المحلية الكويتية مع الميثاق الأولمبي.

وقال المعيوف لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) امس قبيل توجهه إلى مدينة لوزان السويسرية «سنؤكد للجنة انه ليس هناك تدخل سياسي في الشأن الرياضي الكويتي وسنثبت بالأدلة أن القوانين التي تصدر من البرلمان بصفته ممثل الشعب لا تتعارض مع المبادئ والمواثيق الدولية».

وذكر انه في حال إصرار اللجنة الأولمبية على موقفها فستتم مطالبتها بتوضيح المواد واللوائح التي تستدعي الإيقاف الرياضي للكويت وما هي القوانين المحلية التي لا تتفق مع الميثاق الأولمبي.

وأضاف انه في حال إصرار اللجنة على موقفها فإن الوفد الكويتي «سيطلب منها تزويده بتقرير رسمي وخطي مفصل عن القوانين المحلية التي تستوجب التعديل لمعرفة مكامن الخلل إن وجدت وإزاحة شبح الإيقاف الرياضي عن الكويت نهائيا». وبين أن تلك التعديلات تتطلب فترة زمنية كافية من أجل مناقشتها ودراستها وعرضها على مجلس الأمة الكويتي لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

وأعرب المعيوف عن تفاؤله حيال ما سينتهي إليه الاجتماع مع اللجنة الأولمبية وإن يسفر عن تجنيب النشاط الرياضي في الكويت خطر الإيقاف.

ويضم الوفد البرلماني الكويتي إلى جانب المعيوف عضو لجنة الشباب والرياضة في مجلس الأمة الكويتي النائب الدكتور عبدالله الطريجي.

من جهتهم أكد مسؤولون رياضيون كويتيون في تصريحات متفرقة لـ(كونا) ان القوانين الرياضية المحلية لا تتعارض مطلقا مع الميثاق الأولمبي والنظم الأساسية للاتحادات الرياضية الدولية.

وشدد المسؤولون على عدم وجود أي تدخل حكومي يعرقل الرياضة الكويتية لافتين إلى انه لولا الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه الحكومة والهيئة العامة للشباب والرياضة لما استطاعت الأندية والاتحادات الرياضية مزاولة دورها محليا أو خارجيا.

وجهت تساؤلاتها لوزير الصحة : هل الكسب غير المشروع أيضاً من الأخطاء المعتادة لوزراء دول العالم ؟!

نقابة الأطباء: العبيدي دق آخر مسمار بنعش «صلاحيته السياسية»

■ الخباز : تصرف الوزير برفع قانوني «سلامة وحقوق المرضى» لمجلس الوزراء هو دليل إدانة جديد ضده

■ العبيدي حذف العديد من المواد التي تضمن الحقوق الإدارية والفنية والمالية للكوادر الطبية

اعتبرت نقابة الأطباء العاملين بدولة الكويت تصريح وزير الصحة د.علي العبيدي الذي اشار فيه الأسبوع الماضي بإحالة الوزارة لقانون سلامة المرضى وحقوق المريض إلى مجلس الوزراء لاعتماده تصريحا يؤكد ان " كرسي الوزير " اصبح اهم من حياة الإنسان والشعب الكويتي ذلك وأن العبيدي لم يستعجل بالقانونين إلا بعد إعلان استجوابه عن قضية الأخطاء الطبية

مؤكدة أن هذين القانونين قد اقتبستهما وزارة الصحة من قانوني "المسئولية الطبية وحقوق المريض" المقدمين من نقابة الأطباء لمجلس الأمة منذ اكثر من سنتين ووقف العبيدي ضد إقرارهما لياتي - خوفا من الاستجواب - ويقر باهميتهما بعد إدراكه للفشل الإداري الذي لازمه والدمار الذي الحقه بمنظومة الجسم الطبي وفقدان الثقة بمستوى الخدمات الصحية في عهده خصوصا بعد تناول قضية الأخطاء الطبية بوسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والاستجوابات البرلمانية، مبينة أن كل ذلك الدمار لم يكن ليحصل لولا وقوف العبيدي ضد إقرار القانونين وفشله بتحقيق الوعود التي اطلقها بوسائل الإعلام قبل اكثر من (3) سنوات بتاكيده أن هاجس الأخطاء الطبية سينتهي.

وفي هذا الصدد قال نقيب الأطباء د.حسين الخباز: إن تصرف العبيدي برفع القانونين لمجلس الوزراء - بهذا التوقيت تحديدا - هو دليل إدانة جديد ضده، بل وجاء ليؤكد ان "كرسيه" اصبح اغلى من ارواح الشعب الكويتي وسمعة الخدمة الصحية، موضحا كلامه بان هذين القانونين لم يرفعهما العبيدي لمجلس الوزراء إلا بعد إعلان استجوابه عن قضية الأخطاء الطبية محاولا بذلك تفكيك محاور الاستجواب والتبرير للنواب باتخاذه الإجراءات اللازمة لحل هذه القضية "خوفا" من جلسة طرح الثقة، مبينا أن هذا الموقف المستهجن من العبيدي يدفعنا في نقابة الأطباء لتجديد دعمنا وتاييدنا للاستجواب المقدم من النائب حمدان العازمي، ليس فقط لاستشراء الفساد بعهد العبيدي الذي نال ثقة القيادة السياسية واقسم على صون الدستور واحترام القانون، بل ولأن "كرسيه" اصبح اغلى من سمعة الجسم الطبي واهم من ارواح المرضى، لافتا انه بذلك قد دق آخر مسمار بنعش صلاحيته السياسية كوزير اقسم على خدمة الوطن والمواطن.

وعن المشروع بقانون حقوق المريض وقانون سلامة المرضى الذي رفعهما العبيدي لمجلس الوزراء علق الخباز قائلا: إن رفع هذين القانونين بهذه السرعة، وخلال اسبوعين فقط من تصريحات نقابة الأطباء التي كشفت موقفه منهما، يؤكد أهمية القانونين بل ويؤكد صحة ما قلناه بتعمد العبيدي عرقلة إقرارهما لياتي الآن "مهرولا" بهذه السرعة لرفعهما لمجلس الوزراء

كما قد قرانا خبر استقالة وزير الكهرباء احمد الجسار التي تقدم بها بعد يوم واحد من صدور حكم "ابتدائي" بقضية طوارئ (2007) ذلك بالرغم من تحفظه على الخطة آنذاك وهو موقف شهد له كثيرين لانه تحمل ابسط مسئولياته السياسية وبالمقابل تاتي بتصريحاتك لتبرر فشل إدارتك بالتاكيد ان الأخطاء الطبية تحدث بجميع دول العالم وهو ما يدفعنا لسؤالك: أذكر لنا دولة واحدة بالعالم يقف وزير صحتها ضد إقرار قوانين تحفظ حقوق الجسم الطبي وتعنى بحياة المرضى فيما يخص الأخطاء الطبية ؟!.. بل اذكر لنا دولة واحدة بالعالم جلس وزير في حكومتها - اكثر من ساعة - على كرسي الوزارة بعد اتهامه بشبهة استغلال النفوذ والكسب غير المشروع لشركة ارست عليها وزارته مناقصات باضعاف راس مالها بعهده ؟!.. إلا إذا كنت تعتبرها ايضا من الأخطاء التي تحدث مع كل وزراء دول العالم ؟!

شركة مجموعة النفيسي الوطنية العقارية
ش.م.ك (مقفلة)

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

يتشرف مجلس إدارة شركة مجموعة النفيسي الوطنية العقارية - ش.م.ك (مقفلة) بدعوة السادة / المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ، المقرر انعقادها في تمام الساعة ١٩:٠٠ في صباح يوم الأحد الموافق ١٨ / ١٠ / ٢٠١٥ في مقر الشركة الكائن بمجمع الصالحية مدخل رقم (٤) الدور الثالث وذلك لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال.

وعليه يرجى من السادة / المساهمين الكرام الراغبين بالحضور أو من ينوب عنهم مراجعة الشركة في مقرها المذكور أعلاه خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد حتى الخميس من الساعة ٨ صباحا حتى الساعة ٢ ظهرا، وذلك لاستلام بطاقة الحضور وجدول الأعمال والمرفقات مستصحبين معهم مستندات الملكية وذلك قبل اجتماع الجمعية العمومية العادية باربع وعشرون ساعة على الاقل.

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة